

كل الموجودات مرتباً لنا كذاً الا ان بعض الموجودات  
غير مرتب لنا والمقدم مثله لان اللازم مستلزم بطلان  
الملزوم فاجاب عنه بقوله وكذا يترتب ان يرى سائر الموجودات  
من الاصوات والطعوم والارواح وغير ذلك من الملك  
والجن والارواح والغاليري بناء على ان الكثرة لم يخلق  
في العباد وبيتها اي الموجودات بطريق جري العادة  
لبناء على امتناع رؤيتها وذلك كما ان الربة ترى الفارة  
في الليل ونحن لانراها والمصرع يرى الجن ونحن  
لانراها والنبي صلعم يرى جبرائيل وم ولا يراه الصحابة رضي  
عنه الا نادراً فيكون امتناع رؤيته بهذه الاشياء بالقياس اليها  
اعترض بان الصحة عدمية لانها عبارة عن عدم العوج  
والامتناع لان المراد منها الممكن المعلوم او يقال صحة الرؤية  
عدمية لانها عبارة عن امكان الرؤية فلا تستدعي علة اي لا  
ان صحة الرؤية تستدعي العلة لانها امر عدمي والامر العدمي  
لا يقتضي العلة لان اقتضاء العلة من خواص الامر الوجودي  
فلا يكون الوجود ولا غيره علة لصحة الرؤية ولو سلم  
فالواحد النوعي قد يعمل بالمتعلقات اي لو سلم ان الامر العدمي

شبه  
وعين

يستدعي

يستدعي العلة ولكن لاننا لا نعلمه المشترك من العلة المشتركة  
وانما يلزم ذلك ان لو كان الحكم المشترك واحداً بالتحقق لا يجوز  
ان يعمل بالعمل المختلف كما حرارة المعككة للشمس والبار  
والحرارة والرؤية عن الواحد النوعي يعمل بعمل مختلف فيكون  
علة الرؤية خصوصية الجوهر والعرض فلا يستدعي الرؤية علة  
مشتركة فلا يلزم من كون علة الرؤية في الاعيان والاعراض  
هي الوجود كونها علة لرؤية الصانع ولو سلم فالعدمي يصح  
علة للعدمي اي ولو سلم استدعاء الرؤية علة مشتركة كذا  
ان يكون علة وجودية لانها علمية ينبغي ان يكون علة علمية  
كالحدوث والامكان فلا يلزم منه ان يكون الباري مرتباً لانعدام  
علة الرؤية وهو الحدوث والامكان ولو سلم فلا تم اشتراك  
الوجود بل وجود كل شئ بعينه اي ولو سلم ان الامر العدمي  
لا يصح ان يكون علة لامر العدمي ولكن لا تم ان الوجود مشترك  
بين الاعيان والاعراض بل وجود كل شئ بعينه فكذا الشيخ ابا  
الحسن الاشعري فلا يكون ذلك على جواز رؤية الكثرة صحيحة  
فلا يكون وجود الواجب مثل وجود الممكن اعلم ان الوجود  
مترتيب ثلثة الاول ان كل شئ سوا كان ذلك الشئ واجباً